# بيان بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب

**تحيي تونس، اليوم العالمي لمساندة ضحايا التّعذيب الموافق ليوم 26 جوان من كلّ سنة، في مناخ عامّ يتّسم بتواصل انتهاكات حقوق الإنسان وترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب مع مواصلة ممارسات التّعذيب وسوء المعاملة في مراكز الامن وأماكن الاحتجاز وغياب أيّ إرادة بيّنة للقطع مع هذه التجاوزات المهينة والحاطة من الكرامة الإنسانية ومحاسبة مرتكبيها أمرا وتنفيذا.**

ورغم مصادقة تونس على البروتوكول الإضافي للاتفاقية الدّوليّة لمناهضة التّعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية وكذلك التنصيص على مبادئ هامة صلب دستور 2014 تتعلّق بحماية حقوق الإنسان والحرمة الجسدية، إلاّ أنّنا نشهد بطئا لافتا في إنشاء الآليّة الوطنيّة للوقاية من التّعذيب وكذلك إقرار إصلاحات تشريعيّة ومؤسّساتيّة من شأنها أن تحدّ من هذه الافة.

كما تشهد الحالات الواردة على المنظمات الحقوقية وخاصّة منها حالات الوفايات في أماكن الإحتجاز في ظروف مستترابة، على فداحة الأوضاع في تلك الأماكن وفظاعة الجرائم المرتكبة في حق الضحايا.

ولا يزال الموقوفون على ذمة التحقيق الابتدائي محرومين من حقّهم في الاستعانة بمحام منذ الساعات الأولى للإيقاف، كما أنّ آليّة العرض على الفحص الطبّي المضمّنة بالفصل 13 مكرّر من مجلّة الإجراءات الجزائيّة تظل غير فعّالة ولم تحدّ من آفة التّعذيب.

أمّا السّجون التّونسيّة، فإنّها تشهد حالة من الاكتظاظ وسوء الخدمات المقدّمة للسّجناء والموقوفين مثل الخدمات الصّحيّة والتّغذية والإيواء والنّظافة...إلخ

وعلى المستوى القضائي، تشهد الشّكاوى المتعلّقة بالتّعذيب بطئا كبيرا في التّحقيق بشأنها والفصل فيها هو ما يؤدّي مع الوقت إلى إحباط الضّحايا وفقدان ثقتهم في العدالة، بل ويتعرّض بعض الضّحايا إلى فبركة قضايا وهميّة ضدّهم تؤدّي بهم إلى السّجن كنوع من الانتقام منهم بسبب تقديمهم لشكاوي في التّعذيب.

وتحتّم مثل هذه الحالات ضرورة وضع نظام خاصّ لحماية الضّحايا والشّهود في قضايا التّعذيب.

ولا يجد المسار الوطني للعدالة الانتقالية ما يكفي من الدّعم السّياسي مع ما يتردّد من مواقف صلب جزء من المجتمع المدني بخصوص إمكانيّات نجاح هيئة الحقيقة والكرامة في تحقيق أهدافها.

وتزداد هذه الأوضاع خطورة في ظلّ تواصل العمليّات الإرهابيّة التي تودي بحياة جنود ورجال أمن ومواطنين تونسيّين وأجانب، وتضرب حقّ الأفراد والمجتمع في الأمن والسّلم.

وتؤدّي مواجهة الإرهاب إلى حصول انتهاكات تجاه المشتبه بهم في ارتكاب هذه الأعمال.

في هذا الإطار وللتصدي لكل التجاوزات والانتهاكات التي تمس من كرامة الإنسان وحرمته الجسدية وضمانا لمساءلة كل مرتكبي جرائم التعذيب، فإنّنا الجمعيات والمنظمات الممضية على هذا البيان نؤكد على

- مساندتنا الكاملة والغير المشروطة لكل ضحايا التعذيب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان،
- مطالبتنا بملاءمة كافة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية وإرساء الاليات اللازمة للتصدّي لجريمة لتعذيب مع تشديد العقوبات في شأنها واعتبارها من الجرائم التي لا تسقط بمرور الزمن،
- ضرورة إجراء إصلاحات عميقة في مجال تكريس حقوق الإنسان وحمايتها ومنها حقوق الأشخاص المحتجزين.
- ضرورة إنشاء الآليّة الوطنيّة للوقاية من التّعذيب وتمكينها من كلّ ظروف العمل الضروريّة،
- التسريع في البحث والنّظر في قضايا التّعذيب أمام المحاكم،
- تعزيز ضمانات حضور المحامي لدى باحث البداية والتخفيض من مدة الاحتفاظ الى 48 ساعة مع ابقائها كألية استثنائية في مادة الجنايات فقط،
- دعم مسار العدالة الانتقالية من أجل كشف الحقيقة ومحاسبة الجناة وتمكين ضحايا الانتهاكات من حقوقهم كاملة،
- سنّ قانون جديد لمكافحة الإرهاب يراعي المبادئ الكونية لحقوق الانسان ويضمن المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

**المنظمات الموقعة**

المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب OCTT

المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب OMCT

منظمة العفو الدولية - AMNESTY

محامون بلا حدود - بلجيكا ASF

حريات بلا حدود FWB

شبكة الملاحظة للعدالة التونسية ROJ

المنظمة التونسية للإصلاح الجزائي والأمني FTRJS

جمعية العدالة ورد الإعتبار AJR

نادي المحامين CA


**للمزيد من المعلومات**

**المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب**

حليم المؤدب

الهاتف 23660689

**المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب**

إبراهيم بن طالب

الهاتف 55594222